



دور النقابات
في اقتصاد السوق الاجتماعي
أ. عزت كنج

7

2006/1/3

دور النقابات في اقتصاد السوق الاجتماعي

أ. عزت كنج*

مقدمة:

لقد شهد العالم ولادة الحركات النقابية منذ بداية القرن التاسع عشر بشكل منظم بعد انتقال المجتمع البشري من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية.

وتعد النقابات أكبر منظمات المجتمع المدني في العصر الحديث، كما تعد من أهمها شأنًا وأكثرها نفوذًا، حيث لعبت دوراً أساسياً في قيادة الطبقة العاملة بوضع حدٍ لأشكال الاستغلال وابتزاز العمال ورفع الظلم وحالات الاضطهاد عن جماهير العمال، عندما استهدفت إنقاذ الطبقة العاملة من الاستغلال الرأسمالي الذي كان يهدد إنسانيتها ويودي بكرامتها.

وقد استطاعت هذه الحركات النقابية في معظم دول العالم أن تنظم صفوف الطبقة العاملة وتقود نضالها وأن تجعل من شروط العمل أكثر إنسانية.

ووصلت الحركات النقابية في العالم أيضاً إلى أوج قوتها وعظمتها في القرن العشرين حيث كانت تشكل اللبنة الأساسية في بناء الاقتصاد والعمل والإنتاج ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول إلا أنه وبعد انهيار منظومة دول اليسار العالمي وسقوط جدار برلين شهد العالم تغيرات وتبدلات عميقة ومتسارعة اقتصادية وسياسية واجتماعية. وكان تأثيرها كبيراً إلى حد ما على الدول النامية والتي لم يكتمل بناؤها بعد، ومنها الدول العربية.

وقد لامست تلك التغيرات أوضاع العمال ودور الحركات النقابية نتيجة الخلل الكبير في ميزان القوى لصالح رأس المال الذي امتلك بعد هذا الانهيار كل عوامل القوة إضافة إلى حرية التنقل في ظل انفتاح الأسواق حتى أصبح أكثر قدرة على التهرب من الالتزامات الاجتماعية والضريبية والتأمين على العمال.

وشككت ظاهرة التفاوت الطبقي وتدمير الطبقات الوسطى في أغلب بلدان العالم إحدى المظاهر الصارخة للبيرالية الجديدة وعولمة الاقتصاد، ولقد اتخذت هذه المظاهر شكلاً مأساوياً في بلداننا والبلدان النامية بعد ظهور رأسمالية طفيلية هامشية انتهائية استفادت من هذه التحولات بطرق مختلفة وكونت ثروات طائلة على حساب الفقراء وجماهير العمال حتى في أكثر البلدان تقدماً وازدهاراً.

* نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال - أمين الشؤون الاقتصادية.

ثم تتالت وصفات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووفاق واشنطن، ونصائح الشركات الكبرى ودولها..، التي قادت إلى إضعاف الكثير من الدول..، لأنها تريدها كذلك، أي دول ضعيفة هزيلة مهمشة، في مواجهة مخططاتها واستراتيجيتها دون النظر إلى الشعوب التي تسقطها من حساباتها نهائياً.

تلك هي حقيقة الليبرالية الجديدة المتوحشة والجامحة بلا ضوابط بعد أن كشفت مساوئها، وما جرته من ويلات في البلدان النامية، عرضت مكاسب العمال للضياع وصعدت من الفقر وقضت أو كادت تقضي على ما أحرز من تنمية إنسانية في أكثر من بلد بما فيها البلدان المتقدمة التي تصعدت فيها البطالة واشتد خلالها العداء للمهاجرين وللمنظمات المدنية في مجتمعاتها، وإن غياب سلطة القانون والضوابط في اقتصاد السوق قد أدى إلى بروز فضائح مالية وانحرافات قانونية، رافقت عمليات الخصخصة وانهيار القطاع العام.

والمعروف أن كثيراً من البلدان النامية قد رضخت لتلك الوصفات وتبنت سياسات ما يعرف (بتوافق واشنطن وما بعده) وانتهجت حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية تتمحور حول:

✓ الخصخصة بجميع أشكالها وإلغاء دور القطاع العام.

✓ تحرير التجارة والخدمات

✓ إلغاء الضوابط المنظمة للحياة الاقتصادية

✓ تقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع إلى أدنى حدود

نحن نلاحظ أن انتهاج هذه السياسات قد أدى بالدول التي سارت بموجبها إلى المزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وإلى التفكك والضعف وعدم القدرة على أمن المواطن والوطن.

وغني عن القول أن هدف الليبرالية الجديدة أن تقوم الدولة بتفكيك نفسها لتسلم مهامها ووظائفها الواحدة تلو الأخرى ليتولاها القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات تحت مختلف الادعاءات وأن تلك الشركات تفرض هيمنتها الاقتصادية التي تتجاوز مع مصالح الدول الكبرى ونهب ثروات البلدان النامية على حساب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان.

هذه المتغيرات وضعت الحركات النقابية في العالم أمام مهام جديدة تفرض عليها تغييراً في البعض من أساليب عملها وأدوات نضالها. لذا من الضروري أن يتواكب عمل النقابات والتحويلات الجارية وتغير من اقترباتها وطرق وأساليب عملها، وتحدد استراتيجيات

جديدة للعمل النقابي تتناسب والمتطلبات الجديدة. وذلك بغية التخفيف من الآثار السلبية لهذه المتغيرات

الحركة النقابية السورية:

لقد لعبت الحركة النقابية في سورية منذ تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في 18 آذار عام 1938 أدواراً مهمة في الإطارين السياسي والمطلبي وخاصة بعد ثورة الثامن من آذار حيث كان إصدار قانون التنظيم النقابي رقم 31 لعام 1964 الذي جاء في أسبابه الموجبة: إطلاق الحريات النقابية وتشجيع الحركة العمالية وتقوية منظماتها.

وفي عام 1968 ومن أجل استيعاب حاجات التطور الذي طرأ على دور ومهام الطبقة العاملة صدر القانون 84 في 1968/6/26 الذي اعتمد مبدأ الانتخابات أساساً في جميع مستويات القيادات النقابية واعتماد التنظيم الهرمي كأسلوب لتسلسل القيادات النقابية واعتبار كل قيادة مسؤولة أمام مؤتمرها.

وبعد عام 1970 حدث التوسع الكبير في القطاع العام وحصل توسع في القاعدة التنظيمية للحركة النقابية حيث بلغ عدد المنتسبين في عام 2004 بحدود 1.25 مليون عامل أي بحدود 25% من حجم قوة العمل السورية في ذلك العام والبالغ 4.9 مليون عامل.

وشمل ذلك عمال القطاع العام وبعض عمال القطاع الخاص والمشترك والتعاوني وحصلت الطبقة العاملة في مرحلة التصحيح على مكاسب متعددة شكلت الإطار الذي مكن الحركة النقابية السورية من لعب دور أساسي في اتخاذ العديد من القرارات التي تتعلق بالإنتاج والتوزيع.

واعتبر الاتحاد العام للعمال نفسه شريكاً أساسياً في كل ما يتعلق بالعملية التنموية على مختلف الصعد في سورية، من خلال الدور الهام الذي أنيط بالطبقة العاملة حيث كان القائد الخالد حافظ الأسد يؤكد على هذا الدور. وتجلى ذلك في رعايته لكل المؤتمرات النقابية من المؤتمر السابع عشر عام 1972 وحتى المؤتمر العام الثالث والعشرون في عام 1997.

إننا في الحركة النقابية السورية نفخر ونعتز بما نعيشه الآن من حالة استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي في سورية، ورغم التبدلات السياسية والاقتصادية العالمية الهائلة فإن وضعنا في سورية مستقر وقد تحققت لعمالنا في السنوات الماضية مكتسبات كبيرة.

شارك الاتحاد العام في رسم الكثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال عضوية الاتحاد العام في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية واللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء ولجنة الخدمات والمجلس الأعلى للتخطيط ولجنة ترشيد الاستيراد والتصدير.

وعلى صعيد آخر شارك الاتحاد العام وما زال يشارك في عضوية المجالس واللجان الإدارية والمجالس الإنتاجية في كافة المؤسسات والشركات العامة. وقد نظم هذه المشاركة مجموعة من التشريعات من أهمها القانون 6 لعام 1978 والمرسوم 20 لعام 1994 وأخيراً القانون 2 لعام 2005 الخاص بالمؤسسات والشركات العامة.

وقد أتيح للاتحاد العام من خلال هذه المشاركات أن يكون شريكاً أساسياً في الحياة الاقتصادية وأن يتحمل مسؤولياته في إدارة الاقتصاد الوطني وتأتي هذه الإتاحة من طبيعة النهج الاقتصادي الذي كان سائداً آنذاك، ومن جهة أخرى فقد عملت الحركة النقابية السورية على تنفيذ العديد من الإنجازات والخدمات الاجتماعية والصحية والتي تمثل جانباً هاماً في حياة الطبقة العاملة.

ويسعى الاتحاد العام في هذه المرحلة على التوسع في هذه الخدمات وتنويعها ومن أبرزها:

1. شمول المظلة التأمينية لجميع العاملين في الدولة والقطاع العام ومعظم العاملين في القطاع الخاص والمشارك. ولاسيما بعد صدور القانون /78/ لعام 2001 الذي يعتبر متقدماً على غيره من القوانين التأمينية في الكثير من دول العالم
2. السكن العمالي المنتشر في جميع محافظات القطر ولا يزال حتى الآن باهتمام الاتحاد العام والحكومة.
3. المجمعات العمالية في جميع المحافظات
4. دور الراحة العمالية في رأس البسيط باللذقية والذي يتسع يومياً لأكثر من خمسمائة أسرة وبأسعار رمزية.
5. مجمع صحارى السياحي وبعض الفنادق والنوادي الثقافية الاجتماعية العمالية
6. المعاهد النقابية في جميع المحافظات والنوادي الرياضية والمسرح العمالي.
7. دور الحضانه ورياض الأطفال في مواقع العمل
8. صناديق التكافل الاجتماعي وصناديق المساعدة الاجتماعية والتي تقدم سنوياً مئات الملايين كمساعدة للعمال في حالات المرض ونهاية الخدمة.
9. المستوصفات والمشافي العمالية والصيدليات المنتشرة في جميع أنحاء القطر.

مرحلة الانفتاح الاقتصادي في سورية والدخول في الشراكات الإقليمية وتحديد هوية الاقتصاد السوري باقتصاد السوق الاجتماعي

بالرغم من ملاحظتنا على ما يجري في الحقل الاقتصادي...، يتوجب على محاولات الإصلاح الاقتصادي في سورية أن تسير بخطى مدروسة أكثر وبحرص شديد أكبر عنوانه الحفاظ على حقوق العمال ومكتسباتهم والسعي من أجل مواكبة التبدلات الاقتصادية العالمية في مسيرة التطوير والتحديث التي يقودها السيد الرئيس بشار الأسد.

إذ مع بداية عام 2000 طرح مشروع الإصلاح الاقتصادي والإداري وشكلت لجان متعددة لهذا الشأن وتقدم عدد من الباحثين الاقتصاديين بمشاريعهم الإصلاحية وبدأ الانفتاح الاقتصادي بعد الدخول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والإعداد للدخول في منظمة التجارة العالمية، ومع تركيا، والمتوقع أن تتم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتم اتخاذ مجموعة من القوانين والمراسيم التي من شأنها أن تعزز هذا الانفتاح مما أثار الكثير من التساؤلات حول تحديد هوية الاقتصاد السوري.

إلى أن كان المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في حزيران عام 2005 واتخذ قراراً حسم فيه الجدل حول هذا الأمر بتحديد هوية الاقتصاد السوري باقتصاد السوق الاجتماعي واستمرار دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

ومفهوم هذا الاقتصاد لازال حتى الآن موضوع نقاش وحوار وتحليل عند رجال الاقتصاد.

إلّا أننا كعمال ونقابات نفهم اقتصاد السوق الاجتماعي الذي حدده المؤتمر القطري العاشر للحزب كهوية للاقتصاد في سورية التي تقف في وجه الضغوط والتهديدات الخارجية إضافة إلى جملة من التحديات الداخلية، نفهمه وفق التالي:

✓ إن السياسة الاقتصادية التي لا تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في عملية التنمية هو عامل عرقلة للنمو أكثر منه عامل تحفيز له، لهذا فالاقتصاد السوق الذي يخرج البلد من أزمتها هو اقتصاد السوق ذو البعد الاجتماعي، أي الاقتصاد الذي يربط بين النمو والرفعي الاجتماعي والديمقراطية بمفهومها الواسع: الحق في العمل، والدخل، وفي التعليم، والتدريب، والصحة، والسكن، والماء، والطاقة، والمساواة بين الرجل والمرأة، والحق في العيش في بيئة سليمة، والاستفادة من الثروات الكونية من دون تبديد. لهذا فإن اقتصاد السوق الاجتماعي هو الوحيد القادر على إعادة دفع عجلة الاقتصاد عبر تحفيز الطلب الاستثماري والاستهلاكي،

وعلى إنشاء مناصب عمل وتحقيق إعادة توزيع أفضل وأكثر عدالة للثروة بشكل يؤدي لتقليص الفوارق الاجتماعية ومظاهر الفقر والتمييز.

✓ اقتصاد السوق الاجتماعي يفترض وجود قوي للدولة تشرف على تطبيقه، وتضع استراتيجيته التنموية لتتجسد حقيقة على أرض الواقع. وبهذا الشكل ستلعب الدولة دور المحرك للانطلاق الاقتصادي والنمو، ودور المنظم والمراقب لتحقيق السياسة الاقتصادية، وتوفير شروط المنافسة النزيهة وحرية الاستثمار والملكية مهما كانت طبيعة المؤسسات سواء عامة أو خاصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي والفساد وتعزيز دور القطاع العام والخاص والمشارك.

✓ إيماننا جميعاً بأننا نواجه تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبرى في هذا الزمن الصعب، وإن هذه التحديات الماثلة إما تحتاج إلى دور فعال من قبل الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي يرتقي إلى مستوى هذه التحديات التي نراها حسب مفهومنا على الشكل التالي:

1. لا يمكن لبلد في مواجه هذه التحديات أن يعتمد على قوى السوق الحر في بناء اقتصاده وأن يلقي جانباً أحد أهم الأسلحة التي يملكها في مواجهة هذه الضغوط وهو القطاع العام.
2. تأهيل القطاع العام الصناعي وتعزيز دوره شريطة أن تعمل جميع وحداته وفق مفهوم الإدارة الاقتصادية والتوسع بوحداته الربحية
3. أن تلامس جميع الإجراءات والخطوات الحكومية حياة المواطن ورفع مستوى معيشته، والحفاظ على الوظيفة الاجتماعية للدولة. من خلال الارتقاء بمستوى دخل الفرد وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة والنهوض بمستوى الرفاه الاجتماعي للمواطنين ومقابلة حاجاتهم المتجددة وإنجاز مهام العدالة الاجتماعية والمشاركة الفاعلة للجميع.
4. إيجاد حلول جذرية لمشكلة البطالة
5. القضاء على التهرب الضريبي وإيجاد نظام ضريبي عادل
6. تعزيز الدعم الحكومي لاسيما باتجاه الأسر الفقيرة وتوجيه الدعم أيضاً نحو المنتجات الزراعية والتصدير
7. خلق مناخ للمنافسة الشريفة، ومنع الاحتكار، والقضاء على الفساد
8. تعزيز دور القطاع الخاص ليكون شريكاً أساسياً في عملية التنمية، وليس كما يروج البعض بأنه ليس هناك دور للقطاع الخاص، بل بالعكس.. على الدولة أن توفر كل الشروط لتطوير القطاع الخاص المنتج الذي يساهم في النهضة التنموية بإنشاء الثروة والعمل، وفي الوقت نفسه محاربة الفئات الطفيلية التي تنهب الثروات الوطنية وتحول الأموال وتستهلك أبشع استغلال العمال باسم حرية المبادرة والمرونة.

9. الإبقاء بشكل أساسي على دور الدولة في الحياة الاقتصادية لأن منطقتنا هي من أكثر المناطق سخونة في العالم وبالتالي يجب على الدولة أن تمتلك كل وسائل القوة الاقتصادية وغيرها لتمكينها من مواجهة كافة الضغوط والتهديدات الخارجية.

مع الإشارة إلى أن الخدمات العامة هي ركيزة كل اقتصاد سوق اجتماعي، لهذا فإن مسؤولية الدولة ضمان خدمات عامة ذات نوعية لكل المواطنين دون تمييز ولا استثناء سواء فيما يتعلق بالصحة والتعليم والتدريب والمعرفة والسكن والنقل والمياه والطاقة.

الدور المطلوب من النقابات والطبقة العاملة في اقتصاد السوق الاجتماعي

لاشك بأن انفتاح الأسواق في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومع تركيا والدخول في منظمة التجارة العالمية وفتح سوق الاستثمار للعرب والأجانب في سورية سيخلق مهمات جديدة أمام العمال ومنظماتهم النقابية وسيكون لها آثاراً تمس كافة جوانب الحياة وستترك تأثيرها على أوساط العمال بشكل مباشر وعلى كل الشرائح الفقيرة أيضاً.

وفي ضوء كل هذه التحديات المرئية والخفية منها فإن اتحادنا سيبقى على خطه النضالي ومحافظاً على موقعه، مستفيداً من تجربته متمسكاً بمواقفه لمصلحة الطبقة العاملة ومصالحه الوطن، منطلقنا في ذلك عبر رؤية موضوعية إلى أن:

• هذا الوضع يستدعي من النقابات أن تضع برامج عمل متكاملة لمواجهة هذه الآثار التي ستعكس سلباً على أوضاع العمال.

• دراسة كافة القوانين والمراسيم والتشريعات والقرارات التي تصدر والتي يمكن أن يكون لها منعكسات سلبية على حقوق العمال وأوضاعهم والعمل لتجنب هذه المنعكسات والحد من آثارها.

• وضع آليات عمل تمكنها من الحفاظ على مكتسبات العمال في ظل الظروف المستجدة والمتسارعة في ظل انفتاح السوق.

• الحفاظ على حقوق العمال ومكتسباتهم التي تحققت عبر نضالهم الطويل وعدم خضوع هذه المكاسب للمساومة والتفريط والمقايضة وتحمل الحركة النقابية مسؤولية حمايتها وعدم التفريط بها والدفاع عنها بقوة وإصرار وأن يكون الموقف النقابي حازماً حيال ذلك.

• أن تعمل القيادات النقابية على تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تعزيز هذا الشعور لمواجهة التحديات على مختلف المستويات.

• اللجوء للعمل الميداني في الحقل النقابي لمواجهة أي طارئ يهدد مصالح العمال ومواقع العمل

أولاً- لمواجهة الآثار السلبية للتحويلات الاقتصادية لآبد للحركة النقابية من حشد طاقاتها وإعادة تنظيم أساليب عملها بالشكل الذي يتناسب مع أبعاد هذه الآثار السلبية وعمقها. ووضع آليات عمل جديدة تمكنها من مواجهة كل المضاعفات المحتملة للتحويلات الاقتصادية في ظل انفتاح الأسواق من منطلق أن العمال هم أول من سيدفع ضريبة هذه التحويلات وهم الشريحة الأكثر تنظيماً والأقدر على مواجهة نتائج هذا التحول عندما يعتبرون ذلك مهمة وفضلاً وطنياً وليس مطلبياً.

ثانياً- العمل على تحسين الأجور وحماية حقوق العمال ومكاسبهم، والحد من تدني مستوى المعيشة للعمال جراء ارتفاع الأسعار والعمل على زيادة الأجور بما يتناسب مع ذلك. وهو ما يتطلب تحديد أولويات للعمل على ضوء الواقع المتغير وإبراز الأساسي من المطالب العمالية وحشد كل القوى في سبيل ذلك.

أي على النقابات أن تضع برنامجاً مطلبياً مدروساً بعناية وموضوعية مع تقديم المبررات لذلك وضرورة مراعاة ظروف الوطن.

ثالثاً- تفعيل وتطوير الحوار الثلاثي (عمال- أرباب عمل- حكومة) في ظل تنامي القطاع الخاص واتساعه مع اقتصاد السوق الاجتماعي وذلك من أجل طرح مطالب ورؤى الحركة النقابية تجاه عدم التزام القطاع الخاص بشكل كامل بإشراك العمال في المظلة التأمينية وعدم التقيد بشروط الصحة والسلامة المهنية وفرض استقالات مسبقة من العمل تودع لدى صاحب العمل وهذا الواقع يقتضي من المبادرة بتشجيع عقود العمل الجماعية والمفاوضة الجماعية وتطبيق معايير العمل الدولية والعربية، وتشريعات العمل الوطنية.

رابعاً- العمل على تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي لأن ذلك أساساً من حقوق الطبقة العاملة وتشميل كل عمال القطاع الخاص بالمظلة التأمينية، والعمل على شمول العاطلين عن العمل بالتأمين خلال فترة تعطلهم عن العمل وإحداث خدمة تأمينية لأجل ذلك

خامساً- العمل على تنفيذ القانون /78/ لعام 2001 واستثمار أموال التأمينات الاجتماعية بما ينعكس إيجاباً على العمالة في سورية

سادساً- لآبد للنقابات من التركيز على أهمية التدريب والتأهيل ورفع مستوى اليد العاملة وكفاءتها على أن يتم إعداد البرامج والإشراف والتمويل من قبل أطراف العمل الثلاثة خاصة في ظل التقدم التكنولوجي وتطور وسائل الإنتاج

سابعاً- في إطار التحول الاقتصادي يتوجب على المنظمة النقابية أن تتقدم من الحكومة ومن أرباب العمل بمقترحاتها حول عمليات الإصلاح لاسيما في القطاع العام الاقتصادي وأن تعبر في ذلك عن مصالحها والمصلحة الوطنية بشكل عام.

وقد كان الاتحاد العام سابقاً في ذلك، وقد تقدمنا برؤية نقابية تتضمن إصلاح القطاع العام الصناعي منذ عام 2003 وهي جديرة بالدراسة والتنفيذ. وهذا الأمر هو من أولويات عملنا في الحقل النقابي إلا أن هذه الرؤية وللأسف بقيت في أدرج الحكومة إلى الآن.

ثامناً- الإطلاع على تجارب النقابات العالمية والاستفادة من تجارب ونجاحات المنظمات العمالية في العالم في مجال الاستثمار المباشر واستثمار أموال التأمينات الاجتماعية وإقامة صناديق للبطالة والمساعدة الاجتماعية.

تاسعاً- تفعيل الدور الاقتصادي للنقابات العمالية والإدراك بأن مرحلة العمل بشكل متكامل مع الحكومة لم يعد موجوداً، وهذا الأمر لا يعني أننا في حالة تعارض بين الحكومة والنقابات بل في الكثير من الأحيان لا تطلب الحكومة من النقابات الإسهام في التحولات الجارية كما كان في السابق.

ولكي لا تجد النقابات نفسها جانباً يجب أن تبادر في تقديم وجهات نظرها ومقترحاتها حيال جميع القضايا منطلقة في ذلك من دورها الوطني والاجتماعي. وأن تستخدم أدواتها من أجل الدفع باتجاه تبني رؤاها ومقترحاتها

عاشرًا- العمل على إبقاء الوظيفة الاجتماعية للدولة وتوسع الخدمات الاجتماعية من رعاية صحية وتعليم ونقل وكهرباء وغيرها.

حادي عشر- حماية المنتج الوطني والعمل على تطويره وتحسينه في القطاعين العام والخاص وضخ استثمارات جديدة إنتاجية في بنية هذين القطاعين.

إننا في سورية نلتزم نهج التطوير والتحديث والإصلاح خياراً ينبع من حاجات شعبنا وظروف مجتمعنا أطلقه السيد الرئيس بشار الأسد مشروعاً إصلاحياً حضارياً للاستمرار في بناء سورية الحديثة في جميع مجالات الحياة وهي عملية متواصلة بغية تعزيز المشاركة الشعبية الواسعة وتفعيل دور المؤسسات الديمقراطية المنتجة والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية وتعميق وتطوير دور الجبهة التقدمية وأحزابها على أساس التعددية السياسية والاقتصادية وحشد طاقات المجتمع في البناء والتنمية المستدامة.

أ. عزت كنج